

كركوك وثورة أيلول المجيدة

حبيب محمد كريم

هذا الجهد المتواضع الذي أقدمه لحضراتكم ليس بحثاً أو دراسة أكاديمية إنما هو عرض لواقع الوضع السياسي والعسكري في لواء (محافظة) كركوك خلال ثورة أيلول الواقعة ضمن الفترة الزمنية بين أيلول عام ١٩٦١ وأذار عام ١٩٧٥. وإذا تطلب سياق البحث تجاوز هذه الفترة فسيكون ذلك بإختصار شديد وعلى أضيق نطاق ممكن، وقد قمت بإعداده بناءً على طلب من الأستاذ الأخ عارف طيفور وبتوجيه من الرئيس مسعود البارزاني. وسوف لا أتطرق الى الجذور التاريخية لمشكلة كركوك ولا الى أهميتها الاستراتيجية والنفطية ولا الى التعريب، لأن الأساتذة والأخوان المشاركين في هذا الكونغرس قد أشبعوها بحثاً وتمحيصاً من خلال الدراسات والبحوث القيمة التي أعدها لهذا الغرض. سوف نتناول في هذا البحث الوضع العسكري في تلك الفترة ثم الوضع السياسي مع الإشارة الى المفاوضات التي جرت بين قيادة الثورة الكردية وبين الحكومة العراقية، خاصة بعد عام ١٩٦٨ والى (عقدة كركوك) التي كانت العقبة الكأداء بين أي تفاهم بيننا وبينهم.

أولاً- الوضع العسكري:

كانت قوتنا العسكرية في تلك المنطقة تتكون من هيز رزگاري وهيز قرهداغ وقوة عسكرية صغيرة أخرى تسمى (پيشمه رگه‌ی ناو شار) أي الپيشمرگه داخل المدينة وكانت بإمرة الفرع الثالث للحزب مهمتها تنفيذ بعض الواجبات الخاصة داخل مدينة كركوك أو في أطرافها وبالإشتراك والتنسيق مع الهيزين المذكورين في بعض الأحيان. وكان المجموع الكلي لكل هذه القوات حوالي (٤٠٠٠) أربعة آلاف مسلح وكالاتي:

أ- هيز رزگاري: مع أوائل عام ١٩٦٢ تكونت قوة مسلحة من الملتحقين بالثورة سُميت في حينه (كه‌رتی يه‌ك) وكان مقرها في (جه‌می ریزان) ويقودها جلال الطالباني وبعد الإنشقاق الذي حدث في الحزب عام ١٩٦٤ تولى قيادة المنطقة وبأمر من البارزاني الخالد الملازم رشيد سندي وسميت القوة آنذاك بهيز رزگاري. وتتكون رقعتها الجغرافية من يسار الطريق العام بين مدينة كركوك وبإتجاه السليمانية والى القرب من منطقة طاسلوجة ومن هناك الطريق العام المتجه الى دوكان، ويعتبر نهر الزاب الصغير الحد الفاصل بين هيز رزگاري وهيز دهستي ههولير ويتكون الهيز من أربعة بتاليونات:

- بتاليون (يهك شوان) وتنتشر قوته في منطقة شوان وشيخ بزيني، وكان مسؤوله الملازم طارق أحمد لفترة من الوقت ثم حمله سور حسين، الذي بقي مسؤولاً عن البتاليون لفترة طويلة.
- بتاليون (دوى ناغجهله) وتسمى كذلك (قه لاسيوكه) وكان مسؤوله حاجي شيخ قادر.
- بتاليون (سى) ومقره في سورداش ومسؤوله الرئيس عبدالله صديق.
- بتاليون (جوار) ومقره في ناحية (مهركه) ومسؤوله عريف درويش.
- قوة في مقر الهيز الكائن في قرية (ههلهدن).
- لقد تعاقب على قيادة هذا الهيز الملازم رشيد سندي ثم العقيد عبدالرحمن القاضي ثم رشيد سندي للمرة الثانية وأخيراً الرئيس عبدالله صديق ولغاية النكسة عام ١٩٧٥.
- ب- هيز قرهداغ: تم تكوين هذا الهيز ما بين عامي ١٩٦٢-١٩٦٣. كانت حدوده تبدأ من يمين الطريق العام ما بين كركوك وبإتجاه مدينة السليمانية وتنتهي بالقرب من طاسلوجة وتتحرف يميناً على طول سلسلة جبل قرهداغ الى مدينة دربندخان ثم جنوباً بإتجاه كفري وطوزخورماتو الى أطراف مدينة كركوك. وعليه فإن الطريق العام بين كركوك والسليمانية يعتبر الحد الفاصل بين هيزي رزگاري وقرهداغ. وكان مقر الهيز يقع في قرية جعفران الكائنة ضمن ناحية قرهداغ. وتتكون قوة الهيز من أربعة بتاليونات أيضاً:
- بتاليون پينج جباري: ويقوده عريف حميد برواري وتم تبديل إسم ورقم البتاليون الى بتاليون يهكى دوز فيما بعد وكان مسؤوله عبدالله محمداً أمين آغا.
- بتاليون دوى كفري: ومسؤوله الملازم علي مصطفى.
- بتاليون سى قرهداغ: ومسؤوله عزيز قاضي ثم الملازم عبدالرحمن پيداوي.
- بتاليون چوار: ويقع مقره بالقرب من مقر قيادة الهيز.
- كان أول أمر لهذا الهيز الملازم كمال مفتي وبعد إنشقاق عام ١٩٦٤ حلّ محله المقدم نوري ملا حكيم ثم العقيد نوري ملا معروف ثم الملازم طاهر علي والي فترة قصيرة قبيل النكسة.
- لقد كانت قوات هذين الهيزين مصدر إزعاج شديد للحكومات العراقية المتوالية وقواتها المسلحة بالنظر لقربها من مدينة كركوك ومنشأتها النفطية ومن منطقة جمبور النفطية أيضاً وكثرة تعرضها لهذه المنشآت من جهة وكثرة الكمائن الناجحة التي كانوا يقيمونها على الطريق العام بين كركوك والسليمانية خاصة في منعطفات شيوه سوور وعلى الطريق العام بين كركوك وطقطق من جهة أخرى.
- وكان من أخطر هذه الهجمات ضرب منشآت النفط في كركوك في آذار عام ١٩٦٩ وإلحاق أضرار جسيمة بها في العملية التي قادها الأخ سامي عبدالرحمن وشارك فيها قوة من هيز دهشتي ههولير وبتاليون يهك شوان بمشاركة فعلية من فارس باوه وحمله سور حسين وآخرين.
- ولهذا السبب كانت القوات الحكومية تركز هجماتها وبكثافة على الپيشمرگه فيها في بداية كل مراحل القتال عام ١٩٦٣ و١٩٦٥ و١٩٦٩ و١٩٧٤ لإخراج قوات هذين الهيزين من المنطقة وكان

يحالفها الإخفاق حيناً والنجاح النسبي في أحيان أخرى، إلا أن البيشمركة كانوا يعودون الى الإنتشار فيها بعد كل إنسحاب وبسرعة.

ثانياً- الوضع السياسي:

من أبرز القوى التي كانت تتحكم في الواقع السياسي في محافظة كركوك ولا زالت لحد الآن تقريباً: حكومة بغداد وما تمتلكه من إمكانيات سياسية وعسكرية وإدارية وإقتصادية وإعلامية وإستخدامها لهذه القدرات للإخلال بالتوازن السكاني في المحافظة، وتليها حكومة أنقرة والتركمان لأن معظم التركمان يدينون بالولاء لتركيا ويعتقدون بأنهم مرتبطون بها مصيرياً، ثم الأعيب ووسائل شركات النفط، وأخيراً الحركة التحررية للشعب الكردي المتمثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني وأداته السياسية في المحافظة وهو الفرع الثالث للحزب. وتعتبر حكومات بغداد وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني من أهم العوامل المؤثرة في الوضع السياسي فيها.

تتألف القيادات المحلية لهذا الفرع من اللجان المحلية التالية وعددها سبعة:

١- اللجنة المحلية في مدينة كركوك.

٢- اللجنة المحلية في مدينة چمچمال.

٣- اللجنة المحلية في مدينة شوان.

٤- اللجنة المحلية في مدينة طوزخورماتو.

٥- اللجنة المحلية في مدينة كفري.

٦- اللجنة المحلية في مدينة كلار.

٧- اللجنة المحلية في مدينة دربندخان.

أما مقر قيادة الفرع فكان في مدينة كركوك وبشكل علني بعد إتفاقية أذار ولفترة قصيرة وإضطرت الفرع وبعد ضغط السلطات الحكومية الى نقل مقره الى خارج المدينة وكان الأمر هكذا أيضاً قبل إتفاقية أذار، وكان مقر الفرع يتواجد في قرية (نؤمه رهگهده) حيناً وقرية قيتول أحياناً أخرى.

وكان وضع اللجان المحلية لا يختلف كثيراً عن معاناة الفرع، فقد كانت معرضة الى الإرهاب والإضطهاد الشديد في ظروف الإقتتال والى المضايقات المستمرة في ظروف السلم لأن السلطات الحكومية كانت تتمنى دائماً إخراج الحزب ونفوذه من المحافظة، وتعرضت هذه المنظمات الى إضطهاد إضافي شرس خلال الفترة من عام ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ على أيدي أنصار المكتب السياسي السابق الذي إنشق عام ١٩٦٤.

من الصعب تحديد عدد موثوق به عن أعضاء الحزب وأنصاره في المحافظة لأنه كان في مدّ وجزر وصعود وهبوط في ظروف السلم التي كانت متوترة دائماً تقريباً وبين ظروف الإقتتال التي كانت شديدة الوطأة على الحزب وعلى الكرد بوجه عام. إلا أننا نستطيع التأكيد على أن أعضاء الحزب وجماهيره كانوا في تصاعد مستمر سنة بعد أخرى لا في هذا الفرع فقط، بل في كل فروع الحزب.

وكنا نلاحظ هذه المؤشرات خلال الأعمال التحضيرية لمؤتمرات الحزب: السابع عام ١٩٦٧، والثامن عام ١٩٧٠ والمد السياسي الواسع الذي غمر الحزب بأكمله خلال السنوات الأربعة التي أعقبت إتفاقية ١١ آذار.

كان هذا الفرع كغيره من الفروع يمدّ المكتب السياسي بالمال شهرياً، حيث كانت نفقات المكتب السياسي تأتي من الفروع، أما مصاريف البيشمركة فكان يتولى دفعها مكتب السيد البارزاني وعلى ضوء الإمكانيات المتيسرة.

لقد تولّى قيادة هذا الفرع بالتعاقب كل من عبدالرحمن زبيحي وعمر شريف ثم شوكت عقراوي الذي كانت مدته قصيرة جداً وتلاه صديق أفندي وأخيراً علي سنجاري، الذي كان مسؤولاً عن الفرع ومشرفاً على هيز قرهداغ في الوقت نفسه. ولعل من سوء الصدف أن كل هؤلاء المسؤولين قتلوا على أيدي الأجهزة الأمنية الحكومية أو من قبل الإرهابيين وأعداء الثورة الكردية بإستثناء الأخ علي سنجاري.

لقد تعددت درج الكثير من أسماء مسؤولي الحزب وقادة البيشمركة في هذا البحث لأنهم كغيرهم من الحزبيين والعسكريين في المحافظات الأخرى صمدوا بشجاعة أمام الشدائد والملمات وبذل الكثيرون منهم دماهم وأوراخهم دفاعاً عن شعبيهم ووطنهم. ومن الضروري أن لايسدل الستار على تضحياتهم السخية ولايطويهم الإهمال والنسيان.

ومن الضروري الإشارة كذلك الى أنني ذكرت الأسماء والرتب العسكرية لهؤلاء كما كانت في تلك الفترة ولم أنطرق الى أسماء بعض المسؤولين إما لأنهم قضوا فترات قصيرة جداً في مراكزهم أو لأن بعضهم -وعددهم لايتجاوز أصابع اليد الواحدة- أساؤا التصرف وانتقلوا الى الجانب المعادي للثورة.

كركوك وسير المفاوضات بين قيادة الثورة الكردية والحكومات العراقية:

وردت الإشارة الى محافظة كركوك وكونها جزءاً من كردستان العراق ولأول مرة وبصورة واضحة في مؤتمر كويه الوطني الذي إنعقد في أعقاب إتفاقية إيقاف إطلاق النار بيننا وبين القيادة الجديدة للحكومة العراقية، التي إستولت على السلطة في ٨ شباط عام ١٩٦٣ بعد الإطاحة بحكومة عبدالكريم قاسم. وقد إنعقد هذا المؤتمر الهام بناءً على توجيه من البارزاني الخالد ليتولى تحديد مطالب الشعب الكردي وتحديد أسماء وفدنا للمفاوض. وخوّل المؤتمر هذا الوفد صلاحية تقديمها الى الحكومة العراقية، وجاء في الفقرة سادساً من هذه المطالب التي سميت في حينه (بمشروع الأكراد المعدل) (تشمل منطقة كردستان، ألوية السليمانية وكركوك وأربيل والأقضية والنواحي التي تسكنها كثرة كردية في لوائي الموصل وديالى).

بدأت المفاوضات بين الجانبين في آذار عام ١٩٦٣ في بغداد وبالنظر لكون المطالب الكردية كانت تتطوي على بعض المغالاة بالإضافة الى ضيق أفق الجانب الحكومي، فقد تعثرت هذه المفاوضات

بعض الوقت وساهمت الإستعدادات التي كانت جارية في حينه بين حكومات مصر وسورية والعراق للدخول في مفاوضات بينهم من أجل إقامة وحدة عربية ثلاثية بين هذه الدول في تعقيد مفاوضاتنا مع الجانب الحكومي، حيث دخل عنصر جديد في مجمل الوضع السياسي كله قائم على التساؤل عن وضع الشعب الكردي في حالة قيام هذه الوحدة. هل يكون الحكم الذاتي أم الإتحاد الفدرالي ضمن دولة الوحدة الجديدة؟ وقد بدأت الأمور كذلك بالتوتر بينما على أثر وقوع بعض المناوشات العسكرية بين البيشمركة والقوات الحكومية وبدأ الطرفان يستعدان في الخفاء لمجابهة احتمالات نشوب الحرب مرة ثانية، حيث كان البعثيون يعتقدون بأن عبد الكريم قاسم لم يكن جاداً في قتاله مع الكرد وفي أوائل حزيران من السنة نفسها أصدر ما كان يسمى بمجلس قيادة الثورة بياناً من جانب واحد أقرّ بموجبه للشعب الكردي بحقوقه على أساس اللامركزية، الذي لم يكن يتضمن في الحقيقة أي محتوى قومي. وكان هذا البيان بمثابة رفض قاطع لمطالبنا وإعلان للحرب في الوقت نفسه.

لم تتضمن إتفاقية إيقاف إطلاق النار الثانية التي عقدت بين قيادة الثورة الكردية وحكومة عبدالسلام عارف في ١٠ شباط ١٩٦٤- بعد أن طرد عبدالسلام حلفاء البعثيين من السلطة- أي بند يشير الى محافظة كركوك، وكان الطرفان الحكومي والكردي يسعيان الى هذه الهدنة بسبب الإنهاك والخسائر الجسمية في الأرواح والأموال التي تكبدها الطرفان في فترة الإقتتال السابقة. أما إتفاقية ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦، التي تمت بيننا وبين حكومة عبدالرحمن عارف، بعد مقتل أخيه عبدالسلام عارف، فهي الأخرى لم تتحدث عن محافظة كركوك على وجه التحديد، بل وردت فيها عبارات عامة عن إقرار الحكومة بالقومية الكردية ضمن الوطن العراقي الواحد الذي يضمّ قوميتين رئيسيتين هما العرب والأكراد وتمتعهما بحقوق وواجبات متساوية والى آخره... وإحتلت كركوك موقع الصدارة في مطالب الثورة الكردية بعد مجيء البعث للسلطة مرة ثانية في تموز عام ١٩٦٨ وجعلت سياسة التعريب في المنطقة الكردية هدفاً ثابتاً لها وبصورة خاصة إستهدافها محافظة كركوك، التي أصبحت المسرح الرئيس والمركزي لهذه السياسة الحمقاء.

خلال المفاوضات التي جرت بيننا وبين الحكومة العراقية قبيل الإعلان عن إتفاقية آذار عام ١٩٧٠ حدث الكثير من النقاش والجدل الحاد بين الطرفين حول كردية محافظة كركوك وتدخّل البارزاني شخصياً وأكثر من مرة في هذه المناقشات وله مواقف تاريخية مشهودة في ذلك. كان جوهر الإتفاقية بعد الإعلان عنها يتضمن الموافقة على توحيد المحافظات الكردية في منطقة إدارية واحدة وإجراء التعداد السكاني في المناطق المختلفة في كركوك وخانقين ومندلي وسنجار وبعد مرور سنة على الإتفاقية لتحديد طابعها القومي وإلحاق الأجزاء التي غالبية سكانها من الكرد بالمنطقة الإدارية الموحدة وتحديد ميزانية خاصة بها لغرض تطويرها تمهيداً لممارستها حقها في الحكم الذاتي بعد أربع سنوات أي في آذار ١٩٧٤.

لقد تضمن إتفاق الحادي عشر من آذار بنداً سرياً يقضي بإجراء تعداد سكاني عام في العراق خلال مدة أقصاها سنة واحدة من تاريخ إبرام الإتفاقية لغرض تحديد المنطقة التي تسكنها غالبية

كردية وإعتماد الإحصاء العام الذي جرى عام ١٩٥٧ أساساً لذلك. غير أن الحكومة العراقية، ظلت تماطل وتسوّف في هذا الموضوع بقصد التأخير أو التنصّل من ذلك بالنظر لمعرفتها المسبقة بأن النتائج سوف لا تكون في صالحها، مما دفعها الى تشديد ممارساتها العنصرية في الفترة اللاحقة وبأسلوب وأشكال مختلفة. لقد كان الخلاف على تحديد المنطقة الكردية وسياسة التعريب الحكومية خلال المفاوضات التي تلت بيان آذار والتي تحطمت عليها تلك المفاوضات عام ١٩٧٤، أدت الى إندلاع القتال بين شعبنا بقيادة البارتي وبين حزب البعث العربي الإشتراكي آنذاك.

لقد حدّر البارزاني رحمه الله حزب البعث أكثر من مرة من مغبة الإستمرار على هذه السياسة المدمرة. لقد فضلت الحكومة العراقية بعد أن أنهكتها تلك الحرب اللجوء الى الأجنبي والتنازل له عن أجزاء من الأراضي العراقية في إتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ والتآمر معه على ضرب الثورة الكردية بدلاً من الإعتراف بالواقع التاريخي والجغرافي والسكاني لمحافظة كركوك وضمن وحدة الأرض العراقية ووحدة شعبها. لقد أعاد التاريخ نفسه خلال المفاوضات التي جرت بين الحكومة العراقية وقيادة الجبهة الكردستانية عام ١٩٩١، حيث واصل الجانب البعثي التمسك بسياسته القديمة وتطرف أكثر من السابق بموقفه من كركوك، حيث كانت هذه المنطقة في المفاوضات السابقة تعتبر من المناطق المختلف عليها أما خلال الحوار الأخير فقد أصرّ الوفد الحكومي وبشكل قاطع على إعتبارها منطقة عربية وخارج منطقة الحكم الذاتي رغم علمه التام والمسبق بممارساته العنصرية فيها طوال ما يقرب من ربع قرن من الزمان. إن الإصرار على التمسك بهذه المواقف قد جرّ الكثير من الولايات والمحن على الشعب العراقي في الماضي ويحمل في طياته المزيد من الكوارث وسفك الدماء، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من تاريخ للأحقاد بين الأجيال المقبلة أيضاً. إن الحرص على الوحدة الوطنية والأخوة العربية الكردية وتجارب الماضي القريب والبعيد تفرض على حزب البعث الإمتثال لحكم العقل والمنطق والمصالح العليا للشعب والوطن بالإقلاع نهائياً عن هذا النهج البغيض وإزالة أثاره المقيتة.